الفصل الرابع

النشطاء والأساتذة في مواجهة قمع السلطة

في الخامسة من صباح ٢٠ فبراير ٢٠٠٣ داهمت قوة مهمات خاصة مشتركة من عملاء الإف بي آي والأمن الداخلي بأسلحتها الثقيلة منزل البروفسور سامي العريان وألقت القبض عليه أمام زوجته وأطفاله الخمسة. كان العريان أستاذا لعلم الحاسبات مُعينا في جامعة جنوب كاليفورنيا. وكأحد المدافعين البارزين عن القضية الفلسطينية، كان العريان عضوا مؤسِّسا لمشروع الدراسات الإسلامية العالمي، والجمعية الإسلامية بأمريكا، وتحالف تامبا باي للعدالة والسلام، ومنظمة هيلزبورو للتقدم والمساواة. بعد مجرد أسابيع من ٩/١١، هاجم بيل أوريلي البروفسور العريان مُصوِّرًا إياه على أنه إرهابي في وقت كان الجمهور الأمريكي يبحث عن كباش فداء.

كان العريان ناقدا مُفوّها لاحتلال إسرائيل لفلسطين، ومناصرا لحقوق الفلسطينيين، وناشطا فى مجال الحقوق المدنية. كان قد التقى الرئيس بوش وكلينتون، وحضر مع كارل روف مؤتمرا بالبيت الأبيض لاستعراض المعلومات. كان مواظبا على العمل مع الحكومات الفدرالية والمحلية، وبحسب ما يبين ألكساندر كوكبيرن، كان كثيرا ما يلتقى «بالقيادات الاستخباراتية والعسكرية والقيادة المركزية بمكتب أمريكا الفدرالى بمكنديل، ويدعو «مسئولى الإف بى آى وغيرهم لحضور اجتماعات المجموعات التى ينتمى إليها». من المفارقات أن العريان مارس الضغوط على الكونجرس من أجل إلغاء القانون الذى يسمح باستخدام الأدلة السرية (HR2121)، وكان الدافع لحملته هو احتجاز مازن النجار، صهره ومدرس اللغة العربية بجامعة جنوب فلوريدا، بأسلوب غير قانونى وبناء على أدلة سرية، حيث لم توجه إليه أى تهم بإطلاقه.

بعد أن وضعته تحت المراقبة لعشر سنوات، اتهمت وزارة العدل العريان بأنه

يترأس العمليات شمال الأمريكية للجهاد الإسلامى الفلسطينى (PIJ). وفيما كانت جانيت رينو قد ظلت تُخضعه هو والنجار للمضايقات والتحرشات طوال التسعينيات، إلا أنها استجابت للقانون الدستورى لدى إلغاء تشريع الأدلة السرية. أما چون آشكروفت، فقد جعل شخصيا، من العريان هدفاً رئيسياً له بعد ٩/١١. ظهر على شاشات التلفزة فى اليوم التالى لإلقاء القبض عليه وأعلن قائمة من الاتهامات الموجهة إليه وعددها ٥٠ تهمة من بينها مخططات مزعومة لشن هجمات إرهابية بالولايات المتحدة وإسرائيل. سبقت محاكمة العريان التى استغرقت ستة أشهر، فترة حبس انفرادى وحشى مدتها عامان كلفت الحكومة ٥٠ مليون دولار. تتضمن التفاصيل المغثية للمحاكمة وجود قاض منحازٍ بفجاجة للادعاء؛ واستخدام ٢٠٠ من ٢١٠٠٠ ساعة لمحادثات تليفونية عددها ٤٧٠٠٠٠ تم التنصت عليها وتسجيلها، ومُنع محامى الدفاع من الاطلاع عليها فى البداية؛ والاعتراف بقرائن ظرفية تضمر الجُرم بالتلازم،

وتوظيف كتيبة من الشهود المنحازين يتضمنون عشرات العملاء الإسرائيليين. وفى النهاية تمت تبرئة العريان واثنين من المتهمين معه من ثمانٍ من تلك التهم، وصوّت ١٠ مقابل اثنين من المحلفين على براءة المتهمين من باقى التهم. وعلى الرغم من دوافع المحاكمة السياسية الواضحة وتبرئة الغالبية الساحقة من المحلفين للمتهمين إلا أن المدعى العام للولايات المتحدة أقسم على إعادة محاكمة البروفسور.

أجبرت الضغوط النفسية والمالية على أسرته، العريان على القبول بأحد الدفوع حيث اعترف بأنه مذنب بإحدى التهم – أى أنه كان على اتصال بأناس «مرتبطين» بالجهاد الإسلامى الفلسطيني، كما اعترف بأنه وكّل محامياً للدفاع عن صهره فيما كان محتجزا بناء على قرائن سرية، مما يعنى أنه وفّر الاستشارة لمتهم لم توجه له أية اتهامات ناهيك عن إدانته بأية جريمة. كان لهذا الدفع أن يؤدى إلى الحكم عليه بأقل عقوبة تتضمن الفترة التى قضاها فى الحبس على أن يجرى ترحيله من الولايات المتحدة فى أعقاب ذلك. بيد أنه أثناء المحاكمة أكد القاضى چيمس موودى أن محكمته لم تراع مبادئ العدالة وذلك من خلال اتهامها العريان بأن «يديه ملوثتان بالدماء» هذا على الرغم من جميع الأدلة التى تثبت عكس ذلك، ثم الحكم عليه بالعقوبة القصوى.

احتجت منظمة العفو الدولية قائلة إن ملابسات احتجاز البروفسور كانت «قاسية وعقابية» وبينت أنه أُخضع لمضايقات عنصرية، ولأنواع من الحرمان والترهيب الجسدى بواسطة حراس السجن والمسئولين. وفى تلك الأثناء، قام جوردون كرومبرج المدعى الفدرالى المعروف بكراهيته للإسلام بإصدار ثلاثة أوامر استدعاء للعريان للإدلاء بالشهادة أمام هيئة المحلفين العليا بفرچينيا والتى كانت تُجرى تحقيقات عن منظمة خيرية إسلامية. رفض البروفسور المثول أمامها فى كل مرة لأن الطلب كان ينتهك «اتفاق عدم التعاون» الذى يسمح له بالامتناع عن الادلاء بالشهادة فى قضايا أخري. وبعد إضرابه عن الطعام لمدة ٦٠ يوما فى عام ٢٠٠٧، بدأ العريان إضرابا آخر فى مارس عام ٢٠٠٨ احتجاجا على قرار كرومبرج بإعادة تشكيل هيئة محلفين

عليا ثالثة عشية الإفراج عنه فى إبريل. وبحسب ما قاله جون تورلى كبير مستشارى العريان فإن «وزارة العدل، وبعد أن خسرت القضية بفلوريدا سعت بصراحة إلى مدّ أمد احتجازه من خلال تشكيل سلسلة متصلة من هيئات المحلفين العليا».

لم تكن معاملة العريان على الجبهة الأكاديمية أقل بشاعة. قامت چودى جنشافت رئيسة جامعة جنوب فلوريدا، وذات التطلعات السياسية بإلغاء تعاقد الجامعة مع البروفسور العريان مع تجاهل مطلق للإجراءات المناسبة. لم تتخذ جنشافت أى احتياطات لحماية العريان حينما تدفقت التهديدات بموته على الجامعة بعد اضطهاد أوريلى له وتشهيره به. بدلا من ذلك، قامت دونما إبطاء بتجاهل الإجراءات، وويخته، وأنهت تعاقده جورا وبمخالفة للقوانين هذا على الرغم من احتجاجات اتحاد الأساتذة الجامعيين. وبالمثل، أسمى ديك بيرد رئيس مجلس أمناء الجامعة العريان «إرهابيا» و«سرطانا» وألغى بذلك حقه فى التحكيم العادل. كان چيد بوش هو من عيَّن بيرد ومعظم أعضاء المجلس، وثمة شكوك كثيرة فى أنه هو من دفع وزارة العدل لاتخاذ الإجراءات ضده.

وطوال تلك المحنة عملت معظم وسائل الإعلام المحلية والقومية ابتداء من تامپا تريبيون وحتى نيوزويك وفاكتور التى يترأسها أوريلي، على إثارة حفيظة الأمريكيين وحنقهم ضده. نُشرت عدة مئات من المقالات حول قضية العريان، خلطت جميعها بين المزاعم والاتهامات والوقائع وشيطنت العريان حتى بعد تبرئته بل إن بعض المقالات أوحت بأن قبوله بأحد الدفوع كان اعترافا منه بالجرم هذا على الرغم من الأدلة الساحقة على عكس ذلك. تعتبر قضية البروفسور العريان نموذجا على قيام الولايات المتحدة بمأسسة ثقافة التخويف والتهديد والتى كانت موجودة من قبل ضد المعارضين المفوهين لإسرائيل ولسياسة أمريكا بالشرق الأوسط. ظل اضطهاد الناشطين والأكاديميين المناصرين للحق الفلسطينى قائما منذ عقود. بيد أنه، فقد قامت الدولة وإعلام الإثارة وأعضاء من الحزبين الجمهورى والديموقراطى بتشكيل رابطة مع المجموعات الموالية لإسرائيل، والإنجيليين المتطرفين، والتنظيمات الطلابية

ومراكز الأبحاث اليمينية والأكاديميين الفاشلين والانتهازيين من أجل خلق بيئة مستساغة لتخويف وترويع النشطاء والأكاديميين المناصرين للحق الفلسطيني في الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠١. يركز هذا الفصل إلى حد كبير على محنة الأساتذة والطلبة المسلمين الذين يُستهدفون بالمضايقات والتحرشات ناهيك عن احتجازهم. وعلى الرغم من أن هذا القمع لا يقتصر على الأكاديميين والطلبة والناشطين العرب والمسلمين حيث إن الجاليات العربية والمسلمة الأمريكية تعاني من «ثقافة القمع» هذه بدرجة تفوق غيرها كثيرا.

ترمز قصة سامي العريان إلى الضغوط التي يرزح تحتها أفراد الجالية والأكاديميون. سبق اضطهاده ٩/١١ حيث قامت وزارة العدل بمطاردته وتوجيه تهم تدميرية إليه، ثم قامت بتبرئته في التسعينيات، لكن براءته حفزت مكتب المدعي العام الأمريكي والإف بي آي على الاستمرار في التنصت على هواتف عائلته وإبقاء أفرادها تحت الرقابة. وفي واقع الأمر، فقد كان كلما ظهر صدق شخصيته العامة ونشاطه السياسي، عمدت الحكومة والإعلام ومجموعات المصالح والولاءات على تصويره على أنه إرهابي يُتقن أساليب التخفي. في عصر «الحرب على الإرهاب» ظهرت بصمات الرابطة المكونة من الشرائح الحكومية العليا، واللوبيهات ومجموعات المصالح والولاءات، ومراكز الأبحاث و«خبرائهم» والإعلام لتثبت تورطهم في قضية العريان. كان الرئيس بوش أثناء انتخابات عام ٢٠٠٠ قد استخدم مصداقية البروفسور لخطب ودّ المسلمين بفلوريدا، لكنه سرعان ما انقلب عليه وحوّل العريان إلى «بعبع» متطرف وأرسى بذلك مسابقة لانتهاك حقوق الناشطين والأكاديميين المدنية. وإلى جانب أساليب ستيف إمرسون وبيل أوريلي المكارثية، تجاهل الإعلام بأسلوب صارخ وفج حقوقه المدنية وخرق افتراض براءته وأدانه في أعين الجماهير وتغاضى متعمدا عن الحكم ببراءته وجعل من إخفاق هيئة المحلفين في التوصل إلى إجماع رغم الغالبية الساحقة التي أيدت براءته، وكذلك استخدام العريان لأحد الدفوع، جعل منها حكما بالإدانة. كرست مجموعات المحافظين الجدد والصهاينة، والخبراء والمواقع الإلكترونية

(بدءا من فريدوم سنتر لدايفيد هو روويتز، وميدل إيست فورم لدانييل پايبس إلى مواقع الناشونال ريڤيو وهيرتدج فاونديشن وميليتانت إسلام مونيتور) كرست طاقاتها ومواردها اللامحدودة لتجعل من العريان أمثولة. وفيما أنه من المحتمل أنها جميعها كانت تعمل مستقلة عن بعضها إلا أن مجمل أثر جهود تلك المؤسسات، والنشطاء والمنظمات مجتمعة وكذلك جهود البيت الأبيض والكونجرس أدى إلى إرساء مناخ من الترويع المضمر ناهيك عن القمع التام. كان لهذا المناخ أثره الفاعل فى إثباط المعارضة الصريحة المعلنة من قبل المجموعات العربية والمسلمة والأكاديمية للحرب على الإرهاب واحتلال العراق وأفغانستان ومعاملة إسرائيل الوحشية للفلسطينيين.

التحكم فى دراسات الشرق الأوسط:

بعد ٩/١١، وفقا للوثائق القانونية تم احتجاز ٥٠٠٠ عربى ومسلم، دون توجيه أية تهمة لمعظمهم. تم احتجاز كثير منهم فى سجون سرية وإجراء محاكمات سرية لهم، وترحيلهم أو تسليمهم لبعض الأنظمة القمعية الحليفة لسجنهم وتعذيبهم.

وكما توضح حالة البروفسور العريان، يشعر الأكاديميون العرب والمسلمون بالضغوط الحادة العميقة لثقافة القمع القومية هذه، وينتمى كثير من الأكاديميين الذين مروا بضغوط مهنية وخبروا الترويع، وتلقوا تهديدات بالموت، وواجهوا مشاكل تتعلق بعقودهم الدائمة مع الجامعات، ونقاشات خلافية حول التعاقد معهم، وعدم منحهم تأشيرات سفر، كثير منهم ينتمون إلى الجاليات العربية والإسلامية الأمريكية. كانت نادية أبوالحاج، وشهيد علام، وكڤين بارِت، وبشارة دوماني، وحميد دباش، ورشيد الخالدي، وسارى مقديسي، وچوزيف مسعد، وعلى مزروعي، وأمينة بڤرلى مكلود ووديع سعيد من بين أبرز الأكاديميين الذين تعرضوا لتلك الضغوط. وبالمثل، استهدفت مجموعات المصالح السياسية والإعلام والحكومة، علناً، الأكاديميين فى مجال دراسات الشرق الأوسط.

كان الاضطهاد قد بدأ منذ فترة، حتى قبل أن ينشئ جوزيف ليبرمان، وهو من صقور المحافظين الجدد، ولين تشيني، وشاؤول بيلو الصهيونى اليميني، وهانك براون

السناتور السابق وعضو المحافظين المتشددين، والذى كان، وبصفته رئيس جامعة كلورادو قد أنهى عقد وارد تشرشل دون سند قانوني، قبل أن ينشيء هؤلاء «مجلس الأمناء والخريجين الأمريكى ACTA» الذى يزعم أن «تهديد الحرية الأكاديمية يأتى من الداخل، وأن البرابرة ليسوا على الأبواب، بل داخل الأسوار». المقصود بهذا الكلام المُشفّر هو إخضاع الأبحاث والدراسات النقدية فى المجال الأكاديمى والتى قد تواجه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بل وتسائل فرضيات سمو الثقافة الأمريكية البيضاء، إخضاعها للوائح والتنظيمات الرقابية. بعد ٩/١١، وجد السياسيون الموالون لإسرائيل والأكاديميون المزيفون، واللوبيهات، ومجموعات الولاءات والمناصرة أرضا خصبة فى إطار تلك الثقافة. انضمت كثير من تلك المجموعات والسياسيين إلى ACTA على أمل التحكم فى دراسات الشرق الأوسط وصادقت على مشروع قانون الدراسات الدولية فى التعليم العالى «الذى تبناه عضو الكونجرس باتريك تيبرى ومعه ثلاثة عشر عضوا من الحزبين.

كان مشروع قانون مجلس النواب H.R.509 نسخة أعيد تشكيلها H.R. 3077 التى كتبها العضو اليمينى بيتر هوكسترا وطرحت على المجلس فى الذكرى الثانية لأحداث ٩/١١. قصد بالتشريع أن يكون «تعديلا» على عنوان تشريع [يلخص محتواه] Title IV لقانون التعليم العالى عن العام ١٩٦٥ الذى يقضى بتوفير التمويل الفدرالى لبرامج دراسات المناطق. لا يمول Titel IV فقط مراكز أبحاث دراسات المناطق بل أيضا يوفر منحا دراسية لمئات الطلبة الذين يحتمل لهم أن يصبحوا بعدئذ أكاديميين ومهنيين ومسئولين حكوميين. تمت الموافقة على الفور على H.R3077 وأحيل إلى مجلس الشيوخ حيث دخل طى النسيان بعد إرساله إلى لجنة الصحة والتعليم والعمل والمعاشات فى ١٣ أكتوبر ٢٠٠٣. ظهر التشريع مرة أخرى مع H.R 509 الذى كتبه تيبرى وتم تعديله فى ١٦ يونيو ٢٠٠٦ فى اللجنة الفرعية للتعليم المختار وبُعث به إلى لجنة التعليم وقوة العمل حيث يظل هاجعا إلى الآن.

فى واقع الأمر فإن المقصد من ذلك التشريع كان إعادة ضبط دراسات الشرق

الأوسط ووضع معايير لها أو بحسب ما قاله تيبرى فإن مشروع القانون «سيشجع مؤسسات التعليم العالى لأن تكون أكثر استجابة للمناخ الكوكبى الراهن»، وأضاف أن «مشروع القانون يوضح أن البرامج المندرجة تحت العنوان ٧١ من قانون التعليم العالى عليها أن تدعم البرامج الفدرالية فى مجال اللغات الأجنبية ودراسات المناطق والبيزنس الدولى وتنسق معها». ذلك لأن التشريع يهدف إلى إنتاج «الجيل القادم» من المتخصصين «الذين باستطاعتهم توفير المساعدة للحكومة وللقطاع الخاص». وإلى جانب نظرة التشريع النفعية والشركاتية والسياسية لدراسات الشرق الأوسط، فهو يحتل أرضا جديدة فى رغبة الدولة فى التحكم فى المجال الأكاديمى وبخاصة فى الدراسات البحثية والأبحاث الناقدة فى قاعات الدراسة وفى أوساط أعضاء هيئات التدريس والطلبة الذين يدرسون الشرق الأوسط. لا يُخفى كاتبو التشريع رغبتهم فى إدارة دراسات المناطق جزئيا، بما فى هذا تشكيل مجلس استشارى يمد وزير التعليم والكونجرس بالمشورة حول ما تحتاجه الحكومة من خبرات وكذلك القطاع الخاص والتعليم وذلك من أجل الارتقاء بفهم أمريكا للعالم والاشتباك معه». سيقوم ذلك المجلس بإصدار «توصيات تعكس وجهات نظر منوعة ومدى كاملا من الآراء بشأن مناطق العالم واللغات الأجنبية والشئون الدولية». وهذا المجلس بوتقة سياسية تتكون من ثلاثة أعضاء يعينهم وزير التعليم واثنين يعينهم مجلس النواب واثنين من قبل مجلس الشيوخ، وينبغى أن يمثل اثنان من هؤلاء السبعة «الوكالات الفدرالية المسئولة عن الأمن القومي». من ثم سيكون هؤلاء مفوضين بدراسة عينة من الأنشطة المدعومة المندرجة تحت هذا التشريع ورصدها وتقويمها وتقييمها وذلك لإصدار توصياتهم إلى وزير التعليم والكونجرس من أجل تحسين تلك البرامج والتأكد من أنها توفى بمتطلبات هذا العنوان. وفيما أن «المجلس» غير مسئول أمام أحد، إلا أن اللغة الشركاتية للتحكم فى الجودة هى الوسيلة التى بها يكتسب الكونجرس، ووزير التعليم، والأمن الداخلي، ومجموعات الموالاة واللوبيهات نفوذا على الأبحاث الأكاديمية والطلبة وقاعات المحاضرات. باستطاعة المجلس التهديد بإبطال استحقاق

إحدى المؤسسات لـ Title iv وللتمويل إذا لم تمثل نظرة «متوازنة»، أى تقوم بتكريس وقت متساو للنسخة الأمريكية والإسرائيلية الرسمية للسياسة والتاريخ.

يشترط H.R.509 أيضا على البرنامج المتلقى [للتمويلات] أن يتيح الهيئات التوظيف الحكومية والولاكات الخاصة لقاء الطلبة وإعطاءهم معلومات عنهم وذلك بهدف منح الطلبة فرصاً للدراسات العليا أو الوظائف بعد تخرجهم» وإذ لم تذعن الجامعات المتلقية لتفسير المجلس الاستشارى لمهمة Title IV تُمنع عنها التمويلات. نقدت معظم كبرى الجمعيات المهنية فى هذا المجال مثل جمعية اللغات الحديثة MLA، واتحاد أساتذة الجامعات الأمريكية AAUP واتحاد دراسات الشرق الأوسط MESA، نقدت هذا التشريع لأنه «يخفى أجندة سياسية خلف اهتمامه بالكفاءة».

يعمل قانونا H.R509 و3077 بتناغم مع تشريع آخر من أجل إدارة حرية الكلام، والتقصى الناقد فى قاعات المحاضرات، والأبحاث الموضوعية حول الشرق الأوسط. يستهدف «قانون الوطنية PATRIOT Act» الأكاديميين العرب والمسلمين فى مجال دراسات الشرق الأوسط. تسمح الفقرة ٤١١ من القانون للحكومة بترحيل الأجانب ممن لهم أوضاع قانونية (بما فيها الإقامة الدائمة) بالولايات المتحدة على أساس «الارتباط» بمنظمات متهمة بوجود صلات لها مع «الإرهاب». استخدمت إدارة بوش هذا النص لمنع حصول طارق رمضان على تأشيرة دخول.

رمضان من مواليد سويسرا، وهو حفيد حسن البنا وأكاديمى فى مجال الدراسات الإسلامية ومثقف عام. وفيما تركز أبرز أعماله على المسلمين فى أوربا، إلا أنه كتب مقالات ناقدة لإسرائيل ولاحتلال العراق، ولاستخدام التعذيب، وسجون السى أى إيه السرية وإجراءات الحكومة لتقويض الحريات المدنية الأساسية. كان قد قبل منصب أستاذ كرسى بجامعة نوتردام بالولايات المتحدة لكن وزارة الخارجية ألغت تأشيرة دخوله على أساس أنه كان قد تبرع بتسعمائة وأربعين دولار لمنظمتين خيريتين (مجموعة فرنسية وفرعها فى سويسرا) ترعيان شئون الفلسطينيين. أيضا، لجأ مكتب المدعى العام للولايات المتحدة للاستناد إلى الفقرة ٤١١ من قانون Patriot

لقاضاة سامي عمر الحسين طالب الدكتوراه السعودي بجامعة إيداهو البالغ من العمر ٣٤ عاما والأب لثلاثة أطفال، وذلك لأنه تطوع لإدارة عدد من المواقع الإلكترونية الإسلامية، وكان بعضها قد امتدح العمليات الانتحارية بإسرائيل والشيشان. لم يقدم المدعون الفدراليون أية أدلة أو قرائن على أنه كان يدعم العنف بالخارج أو بداخل الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن هيئة المحلفين بايداهو برأته، إلا أنه، ومثل النجار، ظل معتقلا ثم تم ترحيله رغم قانونية إقامته بالولايات المتحدة.

ومثل قانون باتريوت، يسمح قانون REAL ID لعام ٢٠٠٥ للحكومة الفدرالية بترحيل أي شخص ينتمي إلى جماعات ترى الولايات المتحدة أنها مرتبطة بنشاط «يتصل بالإرهاب» أو يمدها بالمال، أو يصادق عليها، أو يتواجد مع أعضائها أو مناصريها، ترحيلهم وعدم منحهم حق اللجوء. تبين منظمة العفو الدولية أنه وفقا للفقرة ١٠٣ من هذا القانون يصبح أي شخص عرضة للترحيل إذا عجز عن إثبات، وفقا «لأدلة واضحة ومقنعة» أنه/ أنها لم يكن يعرف/ تعرف أن المجموعة التي يؤيدونها لم تتورط في أية أنشطة إرهابية وفقا للتعريف الفضفاض لهذا اللفظ، وأن هذا النوع من التشريعات لا يقلب فقط مبدأ أن «الإنسان بريء حتى تثبت إدانته» رأسا على عقب وذلك بإلقائه مسئولية إثبات البراءة على المتهم، بل أيضا يعرض الأكاديميين والباحثين الذين يَدْرسون التنظيمات السياسية في الشرق الأوسط لمخاطر جمة.

يقترح مشروع قانون «منع الردكلة العنيفة والإرهاب المحلي» الذي وافق عليه مجلس النواب مع معارضة ستة أصوات فقط إقامة «مراكز امتياز وفضائل» في الأحرام الجامعية وذلك لنقل «الحرب على الإرهاب إلى مستنبتاته المحلية» لمواجهة «الإرهاب الذي ينمو محليا» و«العنف القائم على أسس أيديولوجية». كتب بريان جنكينز عضو مؤسسة راند والذي يُطلَق عليه «صائد الإرهابيين» مشروع القانون هذا الذي ينص صراحة على أنه يطمح لقمع العصيان المدني وأنشطة العدالة الاجتماعية التي يقودها داخل الأحرام الجامعية وخارجها مجموعات الطلبة المسلمين، والمنظمات المناوئة للعولمة والبيئيون والأناركيون.

أدت التشريعات القومية وتشريعات الولايات المتحدة إلى إرساء مناخ دفع الأكاديميين والنشطاء، وبخاصة غير المواطنين منهم، إلى ممارسة الرقابة الذاتية على أحاديثهم واعتراضاتهم، وإلى التقييد الذاتى لأفعالهم وإجراءاتهم العامة والعلنية، وإلى الحذر والحيطة البالغة لدى اختيارهم لرفاقهم ومعارفهم. تُبدى الحكومة علنًا عزمها على مطاردة الأكاديميين الذين يتجاسرون على بث نقدهم لسياسة الولايات المتحدة بالشرق الأوسط فى أوساط التيار السائد. عمل هذا المناخ بفعالية على إخراس أصوات الأكاديميين العرب والمسلمين، وخاصة شباب الباحثين منهم، والمهاجرين القانونيين، ومن لديهم إقامات دائمة أو من هم مواطنون مُجَّنسون.

التنسيق من أجل خلق مناخ الخوف:

بدأ اضطهاد الأكاديميين والمثقفين مع صعود إدوارد سعيد واحتلاله مكانة مرئية مرموقة فى وسائط الإعلام السائد الأمريكية وفى الحياة السياسية فى ثمانينيات القرن الماضي. أُطلق على سعيد، فى الثمانينيات والتسعينيات، بصحافة نيويورك والصحافة القومية لقب «بروفسور الإرهاب» وغير ذلك من النعوت العنصرية، ويُعتبَر هذا خيّرا مقارنة بتفجير مكتبه فى جامعة كولومبيا بالقنابل الحارقة عام ١٩٨٥، أو بمخططات عصبة مكافحة التشهير اليهودية لقتله هو ورشيد خالدى عام ١٩٩٠. تصور «كتائب الصدمة» التى تشن تلك الهجمات أساتذة دراسات الشرق الأوسط أشخاصا معادين للسامية، يساريين متطرفين ومتعاطفين مع الإرهابيين، بل يكادون يكونون متحالفين مع القاعدة. انهال البُحاث المتعصبون العنصريون من أمثال دانييل پاييس ومارتن كرايمر وفؤاد عجمى وبرنارد لويس ودعاة الإسلاموفوبيا من السياسيين «الأرزقية» من أمثال دايفيد هوروويتز وروبرت سبنسر، انهالوا بالاتهامات على أساتذة دراسات الشرق الأوسط والأكاديميين فى المجال بأنهم يسوغون «الإسلام المتطرف» ناهيك عن «تمكين» التطرف ذاته. فضح عدد غير قليل من التعليقات والمقالات أمر هؤلاء النقاد بصفتهم «أرزقيين» سياسيين وكتَّاباً عنصريين، كما تم نشر عدد من المصنفات الجيدة التى تبين تآكل حرية الكلام فى الأوساط الأكاديمية و«حصار» دراسات

الشرق الأوسط، ومن أهمها تلك الدراسات التى قام بها بشارة دوماني، وچويل بينين وزخارى لوكمان رئيس اتحاد دراسات الشرق الأوسط، وكلها دراسات لافتة وذلك لأهمية القائمين عليها وتمكنهم من هذا المجال.

وبما أن «اتحاد دراسات الشرق الأوسط MESA» هو أهم اتحاد مهنى فى هذا المجال على مستوى العالم، نجد أنه الهدف الرئيسى للهجمات. وبصفته المهنية هذه، فقد دافع بشدة عن حرية أعضائه الأكاديمية، وعرَّف الجمهور بمحنة كثير من الزملاء فى مجال دراسات الشرق الأوسط. وبالمثل، فقد قام اتحاد أساتذة الجامعات الأمريكية AAUP بإعلان إدانته للتشريعات القومية التى تهدف بوضوح إلى إخضاع دراسات الشرق الأوسط للوائح التنظيمية ناهيك عن التجسس على أعضاء هيئة التدريس بها. وفى هذا الصدد، فقد غدا هذا الحصار لأقسام دراسات الشرق الأوسط وهيئات التدريس بها مصدر قلق معلن فى الأوساط الأكاديمية. تتراوح الهجمات على الأكاديميين بين المضايقات، وتقويض إجراءات التعاقد معهم، سواء التعاقدات المؤقتة أو الثابتة، والتهديدات بالقتل، وإثارة القلاقل بقاعات الدراسة، والرقابة، وإلغاء الأحاديث أو التراجع عن الدعوات لها، إلى منع الأكاديميين خارج الولايات المتحدة من الحصول على تأشيرات دخول إلى البلاد. تأتى كثير من تلك الإجراءات والمضايقات من خارج الجامعات، تحفزها حملات مكارثية تقوم بها مجموعات المصالح والموالاة والنشطاء المتطرفون. من بين أكثر هؤلاء شراسة مشروع دايفيد، ومرصد الأحرام الجامعية التابع لمنتدى الشرق الأوسط، وفرونتپيدج مجازين، ورابطة بروين للخريجين، وجمعية «قف معنا Stand With Us» و«تحالف إسرائيل بالأحرام الجامعية»، و«المفكرون من أجل السلام فى الشرق الأوسط». تتضمن تكتيكات تلك التنظيمات التى لا تنتمى للجامعات إطلاق حملات كلامية ضد من تستهدفهم وذلك من خلال نشر متزامن لمقالات ملتهبة على شبكة من المواقع الإلكترونية. وفى النهاية تجد تلك المقالات طريقها إلى إعلام التيار السائد. يقوم هؤلاء «الأرزقية بالطعن فى الصدقية الأكاديمية لأهدافهم، ويستخدمون لغة ملتهبة تحريضية، ويجتزئون مقولاتهم من خارج سياقها

أو يعمدون إلى اقتباسها بأسلوب خاطئ، أو يفبركون الأدلة والقرائن. وبناء على تلك المتون من المقالات والقوائم الاتهامية مثل «الحقراء الثلاثين» أو «المائة أستاذ الأشد خطورة» يقوم مهندسو تلك الحملات بترويع كل جامعة على حدة، أو استمالتها من أجل اتخاذ إجراءات تأديبية ضد من يستهدفونهم. يقومون بالضغط على الخريجين والمانحين لاستخدام نفوذهم للتدخل في العمليات الأكاديمية للجامعات مثل إجراءات التعاقدات، أو منح عقود دائمة، أو يقومون بتهديد تلك المؤسسات بالمقاطعة أو باتخاذ إجراءات قانونية إذا لم تُلغ الدعوات أو التعاقدات غير المرغوب فيها.

ثمة تعليقات كثيرة على حالات المشاهير من الأساتذة مثل الإجراءات العقابية والتأديبية ضد العريان، و وارد تشرشل وجوزيف مسعد؛ وإلغاء تأشيرة رمضان؛ والاحتجاجات ضد تعاقد جامعة كولومبيا مع الخالدي؛ والعمل على إلغاء تعاقد جامعة ولاية واين مع وديع سعيد، وجامعة ييل مع چوان كول؛ والحملات ضد تعاقد جامعة دوپول مع نورمان فينكلستاين وجامعة برنارد مع نادية أبوالحاج. تشمل الهجمات الشاملة ضد الأكاديميين الناقدين لإسرائيل حميد دباشي وچيل أفيجار بجامعة كولومبيا، وچون إسپوزيتو بجامعة چورج تاون، وساري مقدسي وساندرا هايل وجبرييل پيتريرج بجامعة يوسي إل إيه، وأمينة بڤرلي مكلواد بجامعة دوپول، وعلى مزروعي بجامعة صانى بينجامتون، وشهيد على بجامعة نورث إيسترن، وسنهال شينجاڤي ببركلي، ومارك لڤاين بيوسى إرڤين، وچوان كول بجامعة ميشيجان. أما الهجمات الشرسة الأخرى على أعضاء هيئة التدريس الأقل شهرة فهي أكثر من أن تحصى و نكتفى هنا بالحملات ضد كڤين بارت بجامعة ويسكونسين وحاتم بازيان بجامعة كاليفورنيا بركلي، وناتانا دولونج – باس بجامعة براندين، ودوجلاس جايلز بجامعة روزڤلت.

تقوم جماعات المحافظين الجدد والصهاينة ونشطاؤها، وإلى جانب حملات التشهير المباشرة، بممارسة الضغوط على الجامعات من أجل مقاطعة الأكاديميين والفنانين والنشطاء والسياسيين الذين ينقدون السياسات الإسرائيلية علناً. لم توجه الدعوة

إلى دزموند توتو وحنان عشراوى للتحدث بجامعة سان توماس وجامعة كلورادو على التوالى كما لم يُدع چون ميرشايمر وستيفن ووُلت كاتبا المقال الشهير الذى يهاجم لوبى إسرائيل إلى مجلس شيكاغو للشئون الكوكبية. وبالمثل، تم إلغاء الأحاديث التى كان من المفترض أن يلقيها طونى چودت، أستاذ الدراسات الأوروبية بجامعة نيويورك، إلغاؤها بالقنصلية البولندية بنيويورك سيتي، وكلية مانهاتن وذلك لمعارضة «عصبة مناهضة التشهير ADL الصهيونية. واللجنة اليهودية الأمريكية. كان چودت قد أدى الخدمة العسكرية بالجيش الإسرائيلى وأصبح منذ آنذاك ناقدا مُفَوّها لدولة إسرائيل، ودعا فى مقال جسور له بدورية نيويورك ريڤيو أوف بوكس إلى إقامة دولة تضم الفلسطينيين واليهود معا.

لا يجوز أن يغرى المرء بإلقاء مسئولية حملة «اصطياد الساحرات» الراهنة والمحاكمات الصورية الظالمة وحملات التشهير على المنظرين المتعصبين والنشطاء المتطرفين ومنظمات اللوبيهات، ومجموعات الموالاة فقط، إذ إن وزارات العدل والخارجية والأمن الداخلى والتعليم ظلت تمارس أنشطة استباقية فى إعاقة قدرة أساتذة دراسات الشرق الأوسط على التحدث والتدريس وإجراء الأبحاث. وكما بينتُ فإن أكثر الأكاديميين عرضة لإخضاعهم لتلك الإجراءات والضغوط هم ذوو الأصول العربية و/أو الإسلامية، ومن هم من مواطنى الدول الأجنبية. ومثلما حدث فى حالة طارق رمضان عملت وزارة الخارجية على تعقيد الزيارات الأكاديمية أو تعيين عدد من المفكرين المسلمين أو منعها.

حينما سافر محمد رمضان حسن سلامة أستاذ اللغة العربية بجامعة سان فرانسيسكو إلى ترونتو من أجل تجديد أول تأشيرة دخول له إلى الولايات المتحدة وإطالة مدتها رفضت السلطات طلبه وحُظر عليه دخول الولايات المتحدة مرة أخري، ثم، بعد ثلاثة أشهر من الاحتجاجات سُمِح له بالدخول. وفيما أن العنصرية كانت أساس محنة سلامة، فقد تم منع أكاديميين عرب ومسلمين آخرين من الدخول ومن بينهم آدم حبيب الأكاديمى جنوب الإفريقى والدكتور رياض لطفة. كان حبيب فى

طريقه لزيارة المعهد القومى للصحة، ومراكز التحكم فى الأمراض والبنك الدولي. ولأنه كان معارضا مفوها للحرب على العراق فقد اتهم بأن له روابط مع الإرهابيين وتم احتجازه لدى دخوله نيويورك ثم ترحيله. وبالمثل، فقد تم رفض منح الدكتور لطفة، وهو متخصص فى الأوبئة ويحظى بمكانة رفيعة فى الأوساط الطبية، تأشيرة دخول للولايات المتحدة بعد أن نشر مقالا أكد فيه أن ما يربو على ٦٥٠٠٠٠ عراقى قد قتلوا منذ «تحرير» الولايات المتحدة للعراق.

تظهر الرابطة بين مجموعات مناصرة الصهيونية، والإعلام وإدارات الجامعات والحكومة فى أقصى تجلياتها فى حالتى مسعد والعريان.

مسعد تلميذ سابق لإدوارد سعيد ومازال ناقدا للولايات المتحدة وإسرائيل والسلطة الفلسطينية لكنه هدف سهل. وُضِعت محاضراته بجامعة كولومبيا تحت المراقبة من خلال «مشروع دايڤيد» وهو تنظيم صهيونى يمينى مكرس لقمع أى حديث أو أعمال أكاديمية تنقد إسرائيل. فبرك ذاك التنظيم شهادات دامغة على أن مسعد معاد للسامية ولإسرائيل يزيف الحقائق التاريخية ويلقن طلبته الأفكار المناهضة لإسرائيل، وفيما بدأت كولومبيا تحقيقا لقى دعاية واسعة، كان مسعد وزملاء له بالقسم يتلقون عشرات الآلاف من الإيميلات البذيئة، والخطابات المروعة، والتهديدات الشفاهية. الأدهى من ذلك والأكثر إثارة للقلق أنه تعرض للتحرشات والمضايقات من قبل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بكلومبيا وكان من بينهم أستاذ بكلية الطب قال لمسعد «ارحل عن أمريكا واذهب إلى الجحيم، إنك مدعاة، للعار، وكذاب عربى نمطي...». ومما فاقم الحملة ضده قيام بعض المتطرفين الصهاينة بسرقة بطاقة هويته واستخدموها وأرسلوا باسمه تهديدات إرهابية إلى البيت الأبيض والكونجرس. وفى تلك الأثناء، طالب أنطونى وينر عضو الكونجرس بفصل مسعد بفظاظة ودونما إبداء أسباب فيما هدد مجلس نيويورك سيتى بالقيام بتحقيقاته الخاصة مع البروفسور والقسم الذى يعمل به. توضح الحملة ضد مسعد والعريان تلاقى مصالح جماعات

مناصرة إسرائيل وتابعيها المتعصبين، ومسئولى الحكومة، وإعلام التيار السائد بدءا من النيويورك تايمز وإلى فيلدج فويس، ناهيك عن التنسيق بين جهودها.

كُتيّبات القمع والترويع:

ليس من قبيل نظرية المؤامرة القول بوجود جهود متسقة لقمع الآراء الناقدة لإسرائيل وسياسات أمريكا شرق الأوسطية، الأحرى أن هذا القول يوضح أنه ثمة رغبة مشتركة لدى المسئولين الحكوميين والهيئات والإعلام، وجماعات النشطاء لقمع المعارضة وذلك من أجل الدفع بأجندتهم الخاصة. توضح البرامج والمشروعات والاستشارات والمخططات الصريحة للمجموعات المناصرة لإسرائيل كيف تتناسج السياسات الجامعية مع نظيراتها التى تتبناها مجموعات المصالح والهيئات الحكومية. تقوم تلك التنظيمات الصهيونية، والتى ليست يهودية بشكل حصري، بنشر الطلبة ليعملوا جنود مشاة فى حملاتها للرقابة والتحكم، وتمول أنشطة الطلبة وتقدم لهم منحا لحضور ورش عمل فى واشنطون وإسرائيل. الأنكى من ذلك أنها تقوم بتوزيع كتيبات وكتب إرشادية تمدهم بالتعليمات عن كيفية ترويج «الأجندة المناصرة لإسرائيل» ورصد الأنشطة والأحاديث المعادية لإسرائيل بالأحرام الجامعية.

قيل الكثير عن حملات دايفيد هوروويتز الفاشية الصريحة ضد أعضاء هيئة التدريس والطلبة والمنظمات العربية والإسلامية، لكن دوره لا يخرج عن نطاق تيسير تلك الأنشطة وتحفيزها ليلتقطها بعد ذلك الصهاينة الملتزمون والتنظيمات اليمينية مثل منظمة «يونج أمريكاس فاونديشن» النازية. تدير التنظيمات من أمثال إيياك برامج تدريب بالأحرام الجامعية، وورش عمل ومعسكرات تدريب صيفية تعلن عنها بالقول «بإمكانك التأثير فى مستقبل إسرائيل وتعزيز مصالح الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط من داخل جامعتك». تبعث تلك المعسكرات وورش العمل بالطلبة إلى إسرائيل فى «بعثات مدتها عشرة أيام» وتقوم بإقامة شبكات بين الطلبة وأعضاء الكونجرس وذلك لمساعدتهم على «تحديد مجالات الجدل ونوعيته» و«التأثير فى مناخ الرأى بالجامعات».

ليست العلاقات بين مجموعات الطلبة، ومجموعات مناصرة إسرائيل والتنظيمات الصهيونية، والمراكز، ومراكز الأبحاث، ليست سرا. تقوم مراكز الأبحاث بزرع مجندين للدفع علناً بأجندات مؤازرة إسرائيل داخل الحكومة الفدرالية وفى الأحرام الجامعية، ويُشَّجع هؤلاء المجندون على رصد أنشطة الأساتذة والطلبة الذين يعتقدون أنهم معادون لإسرائيل ناهيك عن ترويعهم. يتضح التنسيق بين تلك التنظيمات والمعاهد ومجموعات الطلبة بمجرد إلقاء نظرة عابرة على مواقعها الإلكترونية حيث نعلم «مثلا» أن «تحالف إسرائيل بالجامعات Israel on Compus Coalition» يتكون من منظمات قوية تشمل هيلل، والمنظمة الصهيونية بأمريكا ZOA وإيباك وعصبة معاداة التشهير ADL وتموله التدفقات المالية من مركز تشارلس آند لين تشوسترمان. يجتذب ذلك التحالف، المنظمات اليمينية المتطرفة مثل أمريكان إسرائيلى كوؤبتراتيف إنتربرايز وهاماجشاميم ومعها تنظيمات لبيرالية مثل حركة السلام الآن. يعلن هذا التحالف، متباهيا، عن علاقته بدولة إسرائيل وسفارتها وتنسيق أنشطته معهما. من بين أنشطة الترويع التى يمارسها التحالف فى الجامعات نشر كتيبات تحمل تهديدات لا تكاد تخفى مثل «تحديد دور هيئة التدريس فى دعم إسرائيل بالجامعات» ويزعم أنه يثير «قضايا مقلقة تتعلق بدولة إسرائيل، وهيمنة أعضاء هيئة التدريس المعادين لإسرائيل، وندرة الأساتذة المناصرين لإسرائيل، وما ينجم عن هذا من أثر على ما يتعلمه الطلبة عن إسرائيل، والمناخ الذى يسود الحرم الجامعي». يطرح الكتيب «مقترحات ملموسة لكيفية دعم أعضاء هيئة التدريس للطلبة المناصرين لإسرائيل، ومقترحات بمبادرات استباقية تهدف إلى تعزيز الدراسات والأبحاث المناصرة لإسرائيل بالجامعة».

ينصح هذا الكتيب الإرشادى مجموعات الطلبة، وأفراد هيئة التدريس المتعاطفين، والمواطنين المهتمين بالتحكم فى عمليات التعاقد مع الأساتذة بحيث يرفضون التعاقد مع «الأساتذة المعادين». يقدم الكتيب إرشادات لإدارة الجدل الصهيوني/ الفلسطينى ودعم العناصر الموالية لإسرائيل وحلفائها فى الجامعات والإعلام والدوائر الانتخابية بحيث يتم إنجاز ذلك من خلال تنمية صلات مع إدارات الجامعات، وممارسة الضغوط

على الممثلين المنتخبين من أجل «إصلاح» «قانون التعليم العالي» مع الإصرار على تمثيل «المنظور الإسرائيلي» فى جميع مناهج دراسات الشرق الأوسط، وإغراق الجامعات بالمناسبات الثقافية الإسرائيلية، ودعوة أعداد كبيرة من الأساتذة الإسرائيليين الزائرين. يتم توجيه الطلبة والخريجين الصهاينة والمانحين إلى «تقوية» العلاقة بين جامعات الولايات المتحدة وإسرائيل من خلال إرسال بعثات من الطلاب والإداريين وأعضاء هيئة التدريس إليها، وزيادة برامج الدراسة بالخارج، وتشجيع الأبحاث والمشاريع المشتركة مع الجامعات والبيزنسات الإسرائيلية. وفى إطار رؤية الكتيب طويلة المدي، يوحى بتجميع قاعدة بيانات للمانحين المحتملين، ومصادر التمويلات من أجل إيجاد مناصب أساتذة كرسى للدراسات الإسرائيلية والتحكم بها. أيضا، ستوفر قاعدة البيانات تلك المعلومات عن مصادر للتمويلات، ورعاية شباب الطلبة الصهاينة من أجل خلق مستودع «للتعاقدات الأكاديمية الجذابة»، وفى نفس الوقت إيجاد التمويلات «لتدريب الأكاديميين الحاليين المتخصصين فى مجالات أخرى والذين يمكن أن يتعلموا قدرا كافيا عن شئون الشرق الأوسط يسمح لهم بطرح مناهج تعليمية فى هذا المجال فى الأقسام التى يعملون بها».

تعطى مثل هذه الكتيبات الموجودة فى متناول الجميع التعليمات للطلبة عن كيفية استهداف الأساتذة الناقدين لإسرائيل والربط بين توجهاتهم التقدمية والإسلام المتطرف. مثلا، تؤكد الإصدارات من أمثال الكتيب الاستعراضى الذى ألفه جون تيرنى بعنوان «سياسات السلام: ما يكمن خلف الحركة المناهضة للحرب» تؤكد رأى إلن شوكر التى تذهب إلى أن أساتذة دراسات الشرق الأوسط أهداف للمكارثية الجديدة. يقول تيرنى فى كتيبه إن «السلام فكرة يستخدمها منظمو الحركة استخداما تكتيكيا حيث يستعملونها رافعة سياسية فى مواجهة صناع السياسة الأمريكيين، علاوة على كونها رد فعل أيديولوجياً على إخفاقات المجتمع الأمريكي..».

يضيف قائلاً إن أهداف حركة السلام «الشيوعية الجديدة» تتضمن «النضال» ضد «القمع» و«الإمبريالية» وكل هذه «مفردات كودية فى معجم الاشتراكية الثورية».

أيضا يحذر جارى توبين وأريه وينبرج فى كتيب «صورة جانبية لأستاذ جامعى أمريكي: السلوك والمعتقدات السياسية» [الجزء الأول] من أن «أعضاء هيئات التدريس ينقذون، من منطلقات أيديولوجية، أمريكا وعالم البيزنس، ويعتنقون عددا من الأفكار المنحرفة الضالة من بينها نقد كثير من السياسات الأمريكية الداخلية والخارجية؛ ولديهم نزوع لتحميل أمريكا المسئولية عن جميع مشاكل العالم ويميلون بقوة لدعم المنظمات الدولية من أمثال هيئة الأمم المتحدة ، ويعارضون بشدة أحادية أمريكا، وينقدون البيزنسات الكبيرة، ويرتابون فى قدرة الرأسمالية على المساعدة فى التعاطى مع مشكلة الفقر فى البلدان النامية». يطلق المؤلفان صيحة إنذار من أن هؤلاء الأساتذة الليبراليين ذوى التوجهات الإنسانية هم فى حقيقة الأمر يساريون متطرفون متنكرون يشنون حربا أيديولوجية بالجامعات «إنهم مناهضون للحروب، معادون لإسرائيل، وللعولمة وللبيزنس، وتلك المواقف جزء لا يتجزأ من الخبرة فى الجامعات، يصورون العراق ڤيتنام الجديدة، وإسرائيل جنوب إفريقيا الجديدة، والبيزنسات هى الاستعمار العالمى الجديد»، ثم يضيفان القول إنه حينما تصبح تلك «الأيديولوجيات السياسية هى المعيار» يتفاقم خطرها وذلك لأن «الأساتذة الأقل تديّناً يحتمل لهم القول بأن سياسات الولايات المتحدة هى السبب الرئيسى لظهور التوجهات الإسلامية القتالية».

يؤكد كنث سترن أن سبب هذا التمثيل المضلّل هو انتشار معاداة السامية التى يروج لها الأساتذة التقدميون والتنظيمات الطلابية المناصرة للفلسطينيين: سترن هو عضو باللجنة اليهودية الأمريكية AJC متخصص فى معاداة السامية والتطرف. يروى فى إصدار له بعنوان «التعصب الأعمى فى الأحرام الجامعية» قرائن حكائية عن أحداث معادية للسامية ويربط بين نقد إسرائيل وأحاديث الكراهية المعادية لليهود. ومرة أخري، يتم إدماج تصوير وضع اليهود كضحايا فى الماضي، بالنقد المعادى للصهيونية ويُستَخدم لحرْفِ الانتباه عن هذا النقد من خلال طرح أسئلة بلاغية من قبيل «إلى أى حد يمكنك أن تشعر أنك موضع ترحيب كطالب يهودى إذا كانت

صحيفة الكلية تزعم أن الصهيونية ضرب من العنصرية ونقارن إسرائيل اليوم بألمانيا النازية؟». يوضح سترن فى كتيب بعنوان «لِم ترسب الأنشطة الجامعية المعادية لإسرائيل فى اختبار منهج التعصب الأعمى الاستهلالى» يوضح ما يزعم أنه عدم الدقة الدعائية والأكاذيب التى يُعمل على استدامتها فى قاعات الدراسة والتى ترعى معاداة السامية وتُنعيها. يقول «تتجاهل الجماعات التقدمية المعادية لإسرائيل حقيقة أن مصطلح الفلسطينيين كان يُشير فى واقع الأمر إلى الوجود اليهودى فى فلسطين ما قبل ١٩٤٨ وليس الوجود العربي. يتصيد الأساتذة المنحازون إسرائيل ويتهمونها بارتكاب البشاعات لكنهم لا يوجهون النقد للحكومات المسلمة. الأسوأ من هذا أنهم يدعمون التنظيمات الإرهابية التى تتسم بالفساد المطلق مثل تنظيم الجهاد الإسلامى وحماس وحزب الله». وبناء على هذا يصبح «المعادى للصهيونية» تعريفيا «معاديا للسامية»؛ ويصبح مصطلح «صهيوني» لفظا «كوديا» لتسويغ التشهير بمجموعة ما، وكشف المواقف والأنشطة وتعريتها و«أداة للتعصب الأعمي».

يفتح تفنيد اللغة («الصهيونية» مثلا) وأدوات المقاومة (الكشف والتعرية أو المقاطعة) الباب أمام مجموعات على غرار «لجنة توخى الدقة فى كتابة التقارير عن الشرق الأوسط فى أمريكا Committee for Accuracy in Middle East Reporting in America CAMERA، للدخول إلى المؤسسات الأكاديمية. ما كتابات سترن إلا كتيبات إرشادية تستجدى العون الخارجى من أجل «الدفاع» ضد مروجى الكراهية المعادين للسامية والأساتذة الإرهابيين. كانت CAMERA قد أنشئت لترويج الأكاذيب حول اجتياح إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ وتبريره، وهى عبارة عن منظمة للرصد الإعلامى تصدر مجلة موجهة للطلبة اسمها كاميرا CAMERA داخل الجامعات. تقوم بإرشاد الطلبة لكيفية مجابهة الأدبيات والأنشطة والهجمات الدعائية الأخرى فى الأحرام الجامعية، تلك التى «تخلق مدركات مضللة عن إسرائيل». يقوم موقع CAMERA الإلكترونى بتوجيه الطلبة وتعليمهم كيفية «رصد» الأنشطة والأشخاص بجامعاتهم لاكتشاف «المقالات المشوهة وغير الدقيقة

عن إسرائيل، وتوثيق مشاكل الجامعات وذلك بجمع الأدبيات الشائهة أو المثيرة التى توزع بالأحرام الجامعية» وتتناقض مع «الرواية الإسرائيلية». تجند CAMERA الطلبة وأعضاء الجالية اليهودية كى يصبحوا «نشطاء» وتشجعهم على عقد تحالفات دائمة مع تنظيمات الطلبة المسيحية والجماعات السياسية من خارج الجامعات. ومثل كتيبات سترن، يوجه كتيبها الإرشادى الطلبة ويحثهم على «مجابهة الإجراءات المعادية لإسرائيل» بالأحرام الجامعية من خلال اجتذاب الإدارة والحكومة للعمل لحساب إسرائيل، يذكر الكتيب أن «الوسيلة الأبسط والأكثر فعالية للتعاطى مع البيئة المعادية [لإسرائيل] فى كُلّيتك هى التقدم بشكوى لمسئولى إدارة الكلية والبحث عن حلول معهم». تشمل تلك الاستراتيجيات تكوين شبكات مع مسئولى الجامعة، وشرطة الحرم الجامعي، والصحف الجامعية ومع مجموعات أخرى يهودية وغير يهودية، وينبغى أن تتخذ المجموعات الطلابية إجراءات استباقية بتقديم الشكاوى إلى وزارة التعليم، ومكتب المدعى العام وأعضاء الكونجرس المحليين، ومسئولى الولايات. تضيف التعليمات القول بأنه «ينبغى دعوة متحدثين مناصرين لإسرائيل إلى الجامعة ووضع برامج لهم مرة واحدة على الأقل كل فصل دراسى وذلك لمجابهة الرسائل المعادية لإسرائيل». كتيب «المجابهة Fighting Back» منذر وذلك لقدرته على إثارة مناخ من الترويع وذلك بخلطه المتعمد بين أنشطة التضامن من القضية الفلسطينية والإجراءات والأفعال المعادية للسامية بحق مثل رسم الصليب المعقوف على خلفية ذات دلالة يهودية على الجدران.

فخّ السلطة السُفلي:

يعتبر التشهير بالمجموعات والنشطاء والمفكرين المعادين للصهيونية بصفتهم معادين للسامية حيلة دعائية مؤثرة لغواية الحكومة الفدرالية كى تتدخل بالأحرام الجامعية لحساب الجماعات المناصرة لإسرائيل، وهذا تكتيك صريح للكتيبات المذكورة أعلاه. يتضمن الكتيب الإرشادى لعصبة مجابهة التشهير الصهيونية المعنون «المجابهة: كتاب إرشادى للرد على التظاهرات المعادية لإسرائيل بأحرام الكليات والجامعات»، نصائح عن كيفية هندسة «مناظرات» إسرائيلية/ فلسطينية ثم حفز سلطات الولايات المتحدة على تعقب الأساتذة والمجموعات الطلابية المناصرين للفلسطينيين ومعاقبتهم»

تكمن خطورة الكتيب فى قدرته على التحدث دونما ذكر أسماء أو اقتراح إجراءات محددة. مثلا، فعلى حين أن التعديل الدستورى الأول يحمى الأحاديث غير المستساغة فى المؤسسات العامة فإنه أيضا يبين أن «الحديث ذا الطبيعة الإجرامية – مثل الذى يحفز التحرشات أو يوجه إنذارات أو يبعث على الترويع – ليس موضع حماية من التعديل الأول». والدرس واضح هنا: إذا حُكِم على الحديث المعادى لإسرائيل بأنه مفعم بالكراهية والبغضاء، أو مؤجج للمشاعر المعادية فإن الدستور لا يوفر له الحماية». يطمئن الكتيب القراء إلى أن «للجامعات الخاصة طرقا جانبية متوفرة يمكن من خلالها إخضاع الحديث للتنظيم والرقابة، بل وحظره بأكثر من الجامعات العامة». بأسلوب مضمر، يرشد الكتيب القراء إلى كيفية استيعاب الأساليب التى بها يمكن إلغاء دعوات الزائرين للتحدث بالجامعات، وكيفية استخدام «قوانين الطلبة» بالجامعة رافعة للتحكم فى الاحتجاجات والمظاهرات أو استهدافها. وبالمثل، يتم تشجيع الطلبة على التواصل مع وسائط الإعلام المحلية والقومية وإبراز الإعلانات «المعادية للإرهاب» فى الصحف وتنظيم تظاهرات «تطالب بوضع حد للإرهاب».

بيد أن الغاية القصوى هى أكثر من مجرد التشهير وسوء السمعة، إذ إنها وكما تهدف «المنظمة الصهيونية لمركز أمريكا للقانون والعدالة» هى دفع الحكومة الفدرالية لمقاضاة من يتحدثون ضد إسرائيل داخل الجامعات، وقد حققت تلك التنظيمات نجاحا خاصا بإقناع «مفوضية الولايات المتحدة للحقوق المدنية» بإجراء التحقيقات حول الأحاديث المعادية لإسرائيل داخل الجامعات. فى ١٨ نوفمبر ٢٠٠٥، دعت المفوضية الحكومية «هيئة من الخبراء» للاجتماع للإدلاء بشهادتهم حول الأنشطة المعادية للسامية داخل الجامعات، وبخاصة السلوكيات التمييزية بين الأنشطة حول الشرق الأوسط. تشكلت «هيئة الخبراء» من جارى توبين (رئيس معهد الأبحاث اليهودية والمجتمعية) وسوزان تاتشمان (مديرة المنظمة الصهيونية لمركز أمريكا للقانون والعدالة ZOA) وسارا سترن (مديرة المركز الأمريكى اليهودى AJC للشئون الحكومية والعامة). تروج تلك المنظمات لنفسها بصفتها «مجموعات مناصرة إسرائيل» وهى متحالفة مع العناصر اليمينية الأكثر تطرفا على الساحة السياسية الإسرائيلية، وتكرس نفسها، أولا وقبل كل شىء للحفاظ على «أمن إسرائيل وسلامتها». تطالب المجموعات من

أمثال ZOA بضم الضفة الغربية [يهودا والسامرة] إلى إسرائيل وترفض مسمى «الضفة الغربية»، بل إنها حتى تعارض «خارطة الطريق» التى اقترحها جورج بوش، وقامت برفع قضايا ضد وزارة الخارجية لأنها رفضت كتابة «أورشليم إسرائيل» على جوازات سفر مواطنى الولايات المتحدة الذين ولدوا بالقدس التى تعتبر عاصمة فلسطين الأبدية وجزءاً لا يتجزأ منها. شهد أعضاء تلك الهيئة بأن معاداة السامية متفشية فى الأحرام الجامعية وخلطوا بين وقائع معاداة السامية الحقيقية وبين الأنشطة الطلابية المؤيدة لحقوق الفلسطينيين، وبين ما يزعمون أنه تحيز الأساتذة فى قاعات المحاضرات الذى يحول دون طرح مقاربة «متوازنة» لقضايا الشرق الأوسط.

شرطة الجامعات والإف بى آى بالأحرام الجامعية:

فى مارس ٢٠٠٦ قام محمد رضا طاهرى – آزا، وهو طالب إيرانى أمريكى بقسم الدراسات العليا بجامعة نورث كارولينا/ تشابل هيل، بقيادة سيارته رباعية الدفع إلى مكان مزدحم بالجامعة وكان هدفه المعلن قتل عدد من الأمريكيين جرّاء سياسات حكومتهم فى العالم الإسلامى. وبمجرد أن أدان اتحاد الطلبة المسلمين بالجامعة هذا الفعل المستنكر، ارتفعت الصيحات المعادية للإسلام والتى ألمحت إلى التواطؤ بين المتهم وبين الاتحاد. ظل الاتحاد مستهدفا فى أمريكا الشمالية منذ فترة، وكان فرعه بجامعة نورث كارولينا قد أخذ موقفا واضحا من عدة قضايا خلافية بدءا من الرسوم الكارتونية الدانماركية وحتى تضمين كتاب مايكل سِل عن الإسلام ضمن الكتب المقررة على الطلبة المستجدين.

يوجز أحد دعاة الإسلاموفوبيا تلك الحملة الكلامية على المجموعة الطلابية [اتحاد الطلبة المسلمين] بقوله «سواء دعم الاتحاد التنظيمات الإرهابية مثل حماس، أو لعب دورا بارزا فى الاحتجاجات المناهضة للحروب، أو شجع عدم التقارب مع إسرائيل، أو دافع عن قتلة رجال الشرطة المدانين من أمثال الإمام جميل الأمين (إيتش. راب براون سابقا)، فإن اتحاد الطلبة المسلمين يدعم جماعات معادية لأمريكا وينشر تعاليم إسلامية أصولية تبدو غير مناسبة للحياة الأكاديمية».

شنت مفوضية الولايات المتحدة للحقوق المدنية (USCCR) عدة حملات للتحقيق فيما يجرى بالأحرام الجامعية مستهدفة اتحاد الطلبة المسلمين والجماعات الطلابية

المناصرة لحقوق الفلسطينيين. الاتهامات الموجهة هى أن «الجهاديين» قد اخترقوا الجماعات الطلابية ومضوا يرسخون «فلسفة الاستشهاد» فى «الداخل الأمريكي» ويلقنونها للشباب. تتلاقى التنظيمات المناصرة لإسرائيل السابق ذكرها، وقانونا باتريوت، والسياسيون الانتهازيون، وإعلام الإثارة لتشكل «كتائب» القرن الحادى والعشرين، التى تجزم بوجود «رابطة» بين الطلبة والأساتذة الأجانب منهم والمواطنون وبين الأنشطة الإرهابية وتلك ذات الصلة بالإرهاب بالولايات المتحدة، هذا على الرغم من جميع الأدلة على عكس ذلك. والطلبة أهداف سهلة معرضة للأخطار وذلك لافتقادهم الموارد والمعونة المهنية لدى تلقّيهم الضربات. وقعت أحداث «اصطياد الساحرات» الأكثر بشاعة بجامعة كارولينا الشمالية، وجامعة كاليفورنيا سانتا كروز، وجامعة جنوب فلوريدا، وجامعة كاليفورنيا/ إرفين. بناء على تقرير مفوضية الولايات المتحدة للحقوق المدنية قام مكتب الحقوق المدنية التابع لوزارة التعليم بالتحقيق مع طلبة جامعة كاليفورنيا/ إرفين، لأنهم ارتدوا تى شيرتات عليها شعارات التضامن مع الفلسطينيين وأركان الإسلام الخمسة أثناء أسبوع مخصص للاحتجاجات والندوات عن القضية الفلسطينية، حيث أُتهِم الطلبة بأنهم أفاضوا فى «أحاديث الكراهية» ضد «اليهود الصهاينة».

اعترف الإف بى آى بأنه، أثناء تلك المناسبة، قام برصد أنشطة اتحاد الطلبة المسلمين ومضايقة أعضائه والتحرش بهم. فى نهاية الأسبوع ذاك، قاد ياسر أحمد سيارة نصف نقل داخل الجامعة للمساعدة فى تفكيك ماكيت لجدار الفصل العنصرى أقامه اتحاد الطلبة المسلمين. تبع عميل للإف بى آى بعربته مركبة أحمد، الذى قام بمغادرة الشاحنة بعد أن رأى أن سيارة الإف بى آى تتبعه وحاول النظر من خلال زجاجها الغامق. أنزل العميل زجاج السيارة معلنا أنه عميل فدرالي، ثم قام على مرأى من شرطة الجامعة والطلبة بدفع أحمد خلفا بالسيارة ثم قادها مسرعا واختفي. وفيما قامت مفوضية الحقوق المدنية بالتحقيق فى الاتهامات بمعاداة السامية، فإنها لم تحقق فى ترويع الإف بى آى لأحمد. لم يجد تقرير المفوضية أية دلائل أو قرائن على معاداة السامية بجامعة كاليفورنيا/ إرفين، لكن «قوة المهمات» الخاصة بمعاداة السامية بالجامعة ذكرت فى تقاريرها أن «أحاديث الكراهية» ضد الطلبة اليهود لا

تهدأ. تمثل «قوة المهمات» نفسها زيفاً بصفتها مستقلة ومرتبطة بجامعة كاليفورنيا/إرفين، على حين أنها تابعة لمكتب هيلل فاونديشن بكاليفورنيا. أدان تقريرها، فى مجمله، الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والإدارة بمعاداة السامية فى تكرار لموقف مفوضية الولايات المتحدة للحقوق المدنية بأن حرية شجب الصهيونية ما هى إلا «ستار» لأحاديث الكراهية.

الحفاظ على التهديد بتدخل الحكومة فى المؤسسات الأكاديمية هو إجراء استراتيجي. فى كاليفورنيا، كان هدف «مشروع قانون الحقوق الأكاديمية» (SB5) هو وضع التنظيمات لأنشطة الأساتذة، «وحماية الطلبة» ضد تلقينهم مبادئ وتعاليم معينة وتوفير الوسائل التى يعبر بها الطلبة عن «شكاواهم». هُزِم مشروع القانون بأغلبية ضئيلة، لكنه وبمساعدة مركز المعلومات لمكافحة الإرهاب التابع للمدعى العام بكاليفورنيا عمل على ترسيخ مناخ من الرقابة الحكومية والتشريعية. قام الإف بى آى واستخبارات الجيش بالتحقيق مع الطلبة والأساتذة والنشطاء والمهنيين (المحامين مثلا) الذين يشاركون فى مؤتمرات إسلامية أو مناهضة للحرب. قامت الجماعات المناصرة لإسرائيل بجامعات ميشيجان، وروتجرز، وولاية أوهايو، وجورج تاون وديوك، بالاحتجاج، بل ورفع قضايا فى محاكم الولايات المتحدة لمنع عقد المؤتمر الطلابى القومى لحركة التضامن مع الفلسطينيين. أجبر الطلبة المنظمون للمؤتمر الخامس لحق «العودة» على عقد المؤتمر خارج حرم جامعة كاليفورنيا ريفرسايد وذلك لأن إدارة الجامعة أعاقت عَقْده داخل الجامعة. تباهت المنظمات من أمثال «قف معنا Stand With Us» و«حركة التضامن مع إسرائيل» و«فرنت بيدج Front Page» بأن تلك الخطوة عملت على تهميش «حركة التضامن مع الفلسطينيين».

وعلى خلفية هذا المناخ، أصبحت الجامعات نفسها أكثر نشاطا فى اتخاذ الخطوات الاستباقية لقمع المعارضة وحركات الناشطين وبخاصة من جانب الطلبة المناهضين للحروب والمناصرين للفلسطينيين. حينما قامت مجموعة صغيرة من الطلبة المناهضين للحروب بجامعة جورج تاون بتعليق مُلْصق يسخر من عنصرية «أسبوع إيقاظ الوعى بالفاشية الإسلامية» الذى ينظمه هورويتز، قامت الشرطة الجامعية بإلقاء القبض على أحد أعضائها وضربه، كما جرى التحقيق مع سبعة آخرين، فيما سارعت الوسائط

الإعلامية القومية بتجريمهم بصفتهم مثيرين للشغب بدون أن يمثلوا للمحاكمة. حدثت أيضا مداهمات مماثلة من قبل شرطة الجامعة على الأنشطة والأحاديث المناهضة للحرب بجامعات كلمسون، وبايس، وهامبتون، وسنترال فلوريدا. ارتكبت الشرطة الجامعية فعلا أكثر بشاعة بجامعة ميشيجان حيث قامت «الحركة الأمريكية من أجل إسرائيل» بدعوة رايموند تانتر، مستشار الأمن القومى فى عهد ريجان، للتحدث عن ردود الأفعال على برنامج إيران النووي. تحدث تانتر مطالبا بتغيير النظام الإيرانى من خلال تسليح الجماعات المناوئة له وتدريبها بالداخل الإيرانى من أجل العمل على إذكاء حرب أهلية. حينما جهر المحتجون بمعارضتهم، تعاملت شرطة الجامعة بقسوة مع امرأة إيرانية ضئيلة الحجم. ووضعت طوقا خانقاً حول رقبة أحد المتظاهرين مما أدى إلى فقدانه الوعى وتدفق الدماء من أنفه. وفيما بعد، ألقت الشرطة القبض على أحد الأطباء، وعلى كاثرين بابايان أستاذة التاريخ والثقافة الإيرانية بجامعة ميشيجان لاحتجاجهما على إجراءات الشرطة، ثم قام تانتر، وكان أيضا أستاذا سابقا بجامعة ميشيجان، بالاتصال بمجلس أمناء الجامعة للاحتجاج على دور بابايان فى المظاهرة. علاوة على ذلك، قامت صحيفة الجامعة «آن أربور نيوز» المعروفة بانحيازها لإسرائيل، وديان براون، المتحدثة رفيعة المستوى باسم الجامعة، بتزييف التقارير عن الحادث، وإدانة البروفسور بابايان، دونما إجراء تحقيقات.

الخلاصة:

مؤخراً تميزت أعمال القمع فى الأوساط الأكاديمية بالدرجة التى تمارس بها جميع أجهزة الدولة فى الولايات المتحدة تلك الحملة المستدامة وبحدتها: تشارك فى تلك الحملة الأجهزة الحكومية، والحزبان الحاكمان، والإعلام، والإدارات الجامعية، ومجموعات مناصرة إسرائيل ومصادر التمويلات، وغيرها وغيرها. مكّن تأثير أحداث ٩/١١ القوى النخب الحاكمة من الذهاب بعيدا بالأحاديث الأرويلية المُبهمة المشوشة التى تساوى بين «الحرية» و«التوازن» وبين قمع التحليل الناقد، والفكر البديل، والسياسات المعارضة. لكن تلك الحملة لا تعمل من خلال التركيز على الهجوم على جميع الأكاديميين الناقدين فى مجال دراسة الشرق الأوسط، أو على كل مفكر عربي، حيث إنها إن فعلت ذلك فإنها، كحملة إرهابية وقحة، لن تتسق مع الصورة الذاتية

للأمريكيين كمجتمع ليبرالى تلك الصورة التى يتدثرون بها وتعمل على رضاهم عن أنفسهم. الأحرى أن الجهود الموحدة المتسقة لجماعات المصالح الخاصة، والإعلام، الدولة، نجحت فى ترسيخ مناخ من الخوف يسوده التهديد بالقصاص. أصبح خطر فقدان الأشخاص لوظائفهم، أو تصويرهم كمنبوذين، أو معادين للسامية، أو «إرهابيين» أو حتى خطر احتجازهم، كلها دوافع لممارسة الرقابة الذاتية فى الأوساط الأكاديمية، وبين الجاليات العربية والمسلمين الأمريكيين، حيث توظف مجرد إمكانية المقاضاة، أو التعرض للمضايقات والتحرشات، أو فقدان الوظائف والترحيل، توظف كعامل ردع للمعارضة العلنية.

من ثم، يؤدى استهداف أعضاء هيئة التدريس بجامعة كولومبيا، ويوسى إل إيه بواسطة كتائب الترويع مثل «دايفيد بروچيكت» و«كامباس ووتش»، وظيفة حيوية ومكّملة. إحدى هاتين الجامعتين خاصة، نخبوية وتقع فى منطقة الشاطئ الشرقي، فيما أن الأخرى جامعة عامة شعبية وتقع فى منطقة الشاطئ الغربي. من خلال استهداف هاتين الجامعتين المكملتين لبعضهما، يرسل هؤلاء العازمون على قمع أى أحاديث «معادية لإسرائيل» رسالة واضحة للجامعات فى جميع أنحاء البلد مفادها أن باستطاعتهم الوصول إلى جميع الجامعات النخبوية منها والعامة واستهدافها. نجح هذا الأسلوب فى ترويع عدد لا يحصى من الأكاديميين، وبخاصة هؤلاء الذين ليس لديهم عقود ثابتة مستدامة مع الجامعات، حيث يفتقدون الأمان الوظيفي، وكذلك الموارد اللازمة لمجابهة عزم التنظيمات المناصرة للصهاينة وتصميمها والتى تعمل دون كلل أو ملل. تباهى دانييل پايبس بفاعلية الحملة القومية لقمع الحديث، والأبحاث والأنشطة المعارضة، وقال إن «تدخل» المتهمين من خارج الجامعات فى عمليات توظيف العاملين والتعاقدات والقرارات التى تتخذ قد بدأ «مسيرة خلاص الجامعات». تعمل حالات المشاهير من أمثال سامى العريان ووارد تشرشل، ونورمان فنكلستاين نماذج لافتة لما يمكنه أن يحدث إذا جَرُؤ أعضاء هيئة التدريس والطلبة على قول «الحقيقة فى مواجهة قمع السلطة».